واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص

The reality of the partnership between vocational and technical education institutions and the private sector from the viewpoint of private sector owners

إعداد

ابراهيم قاسم محمد عبابنة

وزارة التربية والتعليم – قسم الاشراف التربوي- الاردن

Doi: 10.33850/ejev.2020.119056

استلام البحث : ٢٦ / ٨ / ٢٠٢٠ قبول النشر: ١٠ / ٩ / ٢٠٢٠

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص وعلاقته ببعض المتغيرات محافظة اربد للعام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ تم اختيار عينة عشوائية بلغت (٣٤٣) صاحب عمل. ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء مقياس الشراكة والمكون من (٢٠) فقرة وبعد التأكد من صدقه وثباته تم تطبيقه على أفراد العينة. وقد أظهرت النتائج أن مستوى الشراكة كان متدنيا، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير المؤهل العلمي ولصالح بكالوريوس فأعلى، في حين لم تظهر فروق دالة احصائيا تعزى لمتغير الخبرة في العمل، وفي ضوء تلك النتائج تم الخروج بمجموعة من التوصيات من أبرزها ضرورة اشراك أصحاب العمل في البرامج التدريبة لخريجي التعليم المهني والتقني من اجل الوصول إلى مخرجات تعليمية تنسجم مع تطلعات سوق العمل الأردني.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، التعليم المهني والتقني، أصحاب العمل الخاص

Abstract:

This study aims to investigates the reality of partnership between vocational and technical education institutions and the private sector from the point of view of private sector owners and its relationship with some variables Irbid Governorate for the year

2018/2019 random sample was selected (343) employers. To achieve the objectives of the study was built partnership measure consisting of (20) paragraphs and after confirming the validity and stability was applied to the members of the sample. The results showed that the level of partnership was low, and the results showed that there were statistically significant differences for the qualification variable for the benefit of Bachelor and above, while no significant differences were found due to the variable of work experience, and in the light of those results came out a set of recommendations, most notably the need to involve Employers in training programs for graduates of vocational and technical education in order to reach educational outcomes consistent with the aspirations of the Jordanian labor market.

Key words: Partnership, Vocational and Technical Education, Private Employers

المقدمة:

شهد الثلث الاخير من القرن العشرين تسارعاً ملحوظاً في الاهتمام بالتعليم المهني والتقني على المستوى العالمي والمحلي. وقد عقدت بشأنه مؤتمرات وندوات وحلقات على الاصعدة المحلية والاقليمية والدولية تؤكد ربط التعليم باحتياجات المجتمع والانتاج. ذلك أن المؤسسات التربوية يجب أن تحتل المقام الأول في بناء الإنسان وإعداده إعداداً متوازناً شاملاً من جميع جوانب شخصيته، منذ تكوين الطفل في أحشاء أمه، وحتى نهاية حياته عمودياً وأفقياً، في كل بيئاته المادية والمعنوية على أن تشمل هذه البرامج المراحل الجنينية الأولى، حتى تنمو قدراته جميعها نمواً متوازناً، وكل قدرة إلى اقصى مداها. وبخاصة في المستويات العليا من التعليم الذي يعده لدخول الحياة، وسوق العمل من الباب الواسع، معتمداً على قدراته الخاصة ومواهبه وهباته.

ويشير(الطويسي، ٢٠٠٣) إلى أن مؤسسات التعليم المهني والتقني تحتل جزء مهما من منظومة التعليم في المجتمع نظراً للدور الذي تلعبه في تأهيل القوى البشرية في عالم يتصف بالتغير السريع، وفي ظل احتياجات سوق متطورة ومتسارعة، ولا يقتصر دور تلك المؤسسات على التأهيل فقط، بل يتعدى ذلك لتسهم في مسيرة التنمية الشاملة من خلال تزويد سوق العمل باحتياجاته من الكوادر البشرية المؤهلة .

ويؤكد (Aglan,2004) أهمية الاستمرار في تطوير برامج التعليم المهني والتقني من أجل تضمينها مفاهيم حديثة وربط برامج المدارس المهنية بمتطلبات سوق العمل في

ضوء ما يستجد من توجهات عالمية في التعليم المهني والتقني، فهو المسؤول عن تزويد الطلبة بالمهارات والمعارف التي يحتاجونها في كافه القطاعات.

ويعزو (Oviawe, 2018) اهمية التعليم المهني والتقني إلى أنه جزء لا يتجزأ من التعليم العام ؛ كما أنه وسيلة لإعداد الأيدي العاملة المؤهلة بما ينسجم مع حاجات المجتمع ، وبالتالي فهو أداة لتعزيز التنمية المستدامة.

من جهته أشار (Frances 2009) أن الشراكة بين بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وأصحاب الأعمال تعكس العلاقة التكاملية بين العلم والإنتاج بهدف بناء مشاريع مشتركة لتحقيق التواصل الاكاديمي والحضاري بين المتشاركين، وإيجاد حلول مناسبة لمجموعة من العوائق والمشاكل التي تواجهها الأطراف المتعاقدة.

وفي ذات السياق أشار (Robinson,2004) إلى أن الشركة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال تسهم في معالجة قضاياها ومشكلاتها، من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. كما أنها تساهم في زيادة اهتمام الفئات المستفيدة من التعليم المهني والتقني، وتؤكد الشعور بالمسئولية تجاهها، وتحرك العديد من الطاقات لحل القضايا التربوية ومشكلاتها، وأخيرا تسهم الشراكة في تأمين موارد مالية وبشرية ومواد لازمة، لزيادة فعالية النظام التربوي.

مفهوم التعليم المهني والتقني وأهدافه

تختلف التعريفات فيما بينها حول المقصود بالتعليم المهني والتقني ولعل مرد هذا الاختلاف الى التطور الذي شهده التعليم المهني في السنوات الاخيرة حيث تم دمج التطور التكنولوجي في هذا التعليم فكان من نتيجة ذلك أن أطلق عليه التعلم المهني وأحيانا التقني، فهو تعلم منهي باعتبار أنه يكسب الطالب مهارات عملية وعلى أساس تلك المهارات ينخرط الفرد في سوق العمل، كما انه تعليم تقني باعتبار أنه يوظف التكنولوجيا وما استجد فيها من تقنيات في التعليم.

وأقترح أبو شعيرة(٢٠١١) عدد من المصطلحات والمفاهيم الأساسية في التعليم المهني والتقني والتي ينبغي أن يكون حاضرة في الذهن عند التعرض لماهية هذا المصطلح بهدف تحقيق التفاعل مع ألوان وأنشطة التربية المهنية، والتدريب المهني الذي تشتمل عليه البرامج التدريبية، لذا لا بد من الإلمام بالمفاهيم الأساسية وفهمها واستيعابها، بصورة علمية وعملية والإفادة منها بالصورة المرغوبة عند بناء تعريف محدد للتعليم المهني والتقني حيث تتمثل هذه المفاهيم بـ" المهنة (Profession) والعمل (Work) والحرفة (Craft) والصناعة (Industry) والثقافة المهنية (Professional Culture) والتلمذة المهنية (Apprenticeship Education) وأخيراً التدريب المهني (Vocational Training)

أما (Kotsikis, 2007) فأشار إلى أن مصطلح التعليم المهني والتقني يشمل كل شكل من أشكال التعليم الذي يهدف إلى اكتساب المؤهلات المتعلقة بمهنة معينة أو فن أو وظيفة أو يوفر التدريب اللازم والمهارات المناسبة وكذلك المعرفة التقنية ، حتى يتمكن الطلاب من ممارسة مهنة أو فن أو نشاط ، بغض النظر عن سنهم ومستوى تدريبهم.

ومن بين أبرز التعريفات للتعليم المهني والتقني تعريف اليونسكو (٢٠٠٩) التعليم والتدريب الفني والمهني على أنه جميع أشكال التعليم وجوانبه التي يتم فيها دمج التقنية في التعليم بهدف إكساب الطالب الخبرات العملية تحت إشراف السلطة التعليمية بهدف رفد سوق العمل بالعمالة المؤهلة، أو هو "منظومة متكاملة تشمل كل ما هو جديد في مجال الحرف والصناعات المهنية؛ لرفع مستوى العملية التعليمية، وزيادة فعاليتها وكفاءتها على أسس علمية(عبدالفتاح،٢٠١٣).

ويعرف التعليم المهني والتقني أيضاً بأنه " نوع من التعليم الرسمي يهدف إلى إعداد الطلاب ليكونوا عمال محتملين ومستعدين للمنافسة في سوق العمل. يسعى التعليم المهني إلى إعداد الخريجين ليصبحوا متعلمين ومدربين وذوي مهارة في مجال الكفاءة الخبرة المحددة مما يتطلب توجيه التعليم المهني باحتياجات سوق العمل(Hamid, Aribowo, & Desmira, 2017).

ومن الخلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن التعليم المهني والتقني نشاطًا أو مجموعة من الأنشطة المصممة لنقل المعرفة النظرية وأيضًا المهارات المهنية المطلوبة لأنواع معينة من الوظائف.

وتعدد أهداف التعليم المهني والتقني وإن كان أبرز تلك الأهداف هو مساعدة الطلاب في، والتكيف لطيف مع التغييرات في الإجراءات الإنتاجية، وتوفير التدريب المتخصص و المستمر، لتلبية الاحتياجات المتغيرة باستمرار لسوق العمل المحلي(Zarifis, 2000)

الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص:

تناولت العديد من الأدبيات مفهوم الشركة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص، وكانبين تلك التعريفات أن الشركة بين الجانبين هي ترتيب تعاقدي يتم تشكيله بين مؤسسات التعليم المهني والتقني ابين أصحاب العمل في القطاع الخاص التي تشارك في تطوير أو تمويل أو ملكية أو تشغيل مرفق أو خدمة عامة (Ayonmike and oters, 2012) .

في حين عرف (Buckup, 2012) الشركة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني بأنها تحالف طوعي بين الفريقين مختلف القطاعات التي يتم الاتفاق عليها من أجل تحقيق أهداف مشتركة أو تلبية الاحتياجات الفعلية للسوق العمل مع ملاحظة أن تلك التحالفات قد تكون رسمية (اتفاق مكتوب) أو غير رسمية (اتفاقيات شفهية) ، تقوم على الثقة الالتزام بين

الطرفين. وعرف (Piyasiri, Suraweera, & Edirisooriya, 2008) أن الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني علاقة قائمة على التزام مشترك بتحقيق الهدف نفسه مع مبدأ المساواة والمشاركة المتبادلة.

من جهة أخرى أكد كل من (Horton, Prain, & Thiele, 2009) على أن الشركة بين مؤسسات التعليم المهني وأصحاب العمل تنطوي على تعاون ضمن مستويات متعددة اعتمادا على الأهداف المرجوة والاستعداد لتبني الترتيبات التعاونية التي تميل إلى أن تكون ديناميكية ومستمرة تتطور.

وتكمن أهمية الشراكة في أنها تسهم في تطوير التعليم المهني ، حيث يتيح قطاع الأعمال فرصاً للتدريب حتى يصبح المتدربون على درية ليس فقط بالأجهزة والمعدات بل أيضاً ببيئة ومحيط العمل في السوق المحلي (العاني والسامرائي والتميمي، ٢٠٠٣) .

وتنبثق فلسفة الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني وسوق العمل من ركيزتين أساسيتين تهيمنان على المفهوم التكاملي؛ الأولى: تتصل بتكامل أنظمة التدريب (System Approach) والثانية: التبادل أو التعاون المشترك (Approach Net Work)، فيما يختص بطريقة تكامل الأنظمة، فإنه يتم دعوة كل من القطاع العام والخاص لإنشاء روابط بينهما أفقياً ورأسياً في مجال التعليم المهني والتدريب الأساسي والمستمر؛ لاسيما وأن الهدف من عملية الإصلاح هو وضع أساس راسخ وشامل يجمع بين التعليم المهني والتقني والثانوي ومراحل التعليم فوق الثانوي والجامعي(Hamid., Aribowo & Desmira. 2017). ، ويشير الطرح الخاص بمبدأ التعاون المشترك في مجال التعليم المهني والتقني إلى إمكانية تطوير نظام للتدريب المهني متى ما عمل القطاعان العام والخاص معاً بصورة مشتركة إذ أن ذلك سيعزز من قدراتهما التنافسية من الناحية الاقتصادية ويفتح المجال أمام توظيف الطلاب ويتيح لهم الفرصة لمواكبة متطلبات التغير، حيث يعتمد مبدأ التعاون المشترك على الآتي(Council of the European Union ,2009):

أ- يقبل القطاع العام المشاركة مع القطاع الخاص باعتباره الجهة التي توفر الخبرة العلمية بناء على مفهوم التعليم المستمرة مع مراعاة مرئياتهم بشأن تطوير الخطط والسياسيات.

ب- يشارك القطاع الخاص في عملية إصلاح التعليم المهني والتدريب من خلال إتاحة فرص للعمل والمساهمة في تدريب الطلاب.

وتتطلب الشراكة بين التعليم المهني والتقني من جهة وبين سوق العمل من جهة أخرى عدة متطلبات أجملها السيد (٢٠٠٩) بالاتي:

١. اشتراك قطاع الاعمال في إعداد برامج التعليم المهني والتقني والتي من شانها توسيع آفاق هذا النوع من التعليم ليكون مدخلا لعالم العمل والتكنولوجيا ومنتجاتها، من خلال

دراسة المواد والأدوات والاساليب التقنية والإنتاج، وتوسيع مجال عملية التعلم من خلال الخبرات العملية.

٢. توجيه المتعلمين المهتمين بالتعليم المهني نحو هذا التعليم بصفته إعداداً لمزاولة مهنة محددة، او نحو التدريب خارج التعليم المدرسي.

٣. إكساب الطلبة الذين ينوون ترك التعليم المدرسي ولا تتوافر لديهم الإمكانية لمزاولة مهنة ما الاتجاهات وطرق التفكير التي تساعدهم على زيادة قدراتهم وامكاناتهم وتسهيل اختيارهم المهني للمهن والتحاقهم بالعمل.

أما (الأحمد و قسيس،٢٠٠٥) فأكدا على أن الشراكة الناجحة بين التعليم المهني والتقني وسوق العمل تتطلب تعزيز قدرات المتعلم على فهم المبادئ العلمية والتطبيقات التقنية في مختلف مجالات العمل والإنتاج بما ينسجم وتوقعات أصحاب العمل، وإكساب الطلبة مهارات الاتصال ومهارات الحاسوب وتقنية المعلومات و استخدام الأجهزة والمعدات بشكل متطور، والعمل على تطوير الحرف التقليدية والمحافظة عليها ونقلها وفقا للأنماط المحلية والمهنية المعتمدة لتصميم البرامج وتنفيذه.

وعلى الرغم من أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني الا أن هناك العديد من الدراسات التي كشفت عن وجود عدة تحديات تواجه الشراكة بين التعليم المهني والتقني وقطاع العمل تتمثل بالاتي (UNESCO, 2013):

١- صعوبة استيعاب أصحاب العمل للمنافع المترتبة على الشركة مع مؤسسات التعليم المهني والتقني وبينهم.

٢- التفكير النمطي السائد في بعض المجتمعات من أن التعليم المهني والتقني يقتصر على بعض الاعمال الحرفية فقط.

٣- غياب أصحاب العمل عن البرامج التدريبية التي تتم في مؤسسات التعليم المهني والصناعي وعدم إشراكهم في إعدادها أو تنفيذها.

طبيعة الشراكة بين التعليم المهني والتقني وبين القطاع الأعمال في الاردن

يشرف على التعليم المهني والفني أربع جهات، منها ثلاث جهات يشرف عليها القطاع العام، وجهة رابعة يشرف عليها القطاع الخاص، الجهات الرسمية الثلاث هي: وزارة التربية والتعليم ممثلة في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي المهني، ووزارة العمل ممثلة في مؤسسة التدريب المهني، ووزارة التعليم العالي ممثلة في جامعة البلقاء التطبيقية، أما الجهة الرابعة والتي يشرف عليها القطاع الخاص ممثلة في الكليات الجامعية المتوسطة الخاصة، والمراكز الثقافية الخاصة، ومراكز التدريب في مؤسسات المجتمع المحلي غير الحكومية، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين، ومراكز التدريب في قطاعي الصناعة والأعمال(الطاهات، ٢٠٠٤).

ويوفر القطاع الخاص (غير الحكومي) أنواعاً مختلفة من التدريب المهني ممثلاً في الجامعات الخاصة، وفي مؤسسات المجتمع المحلي غير الحكومية، والمراكز الثقافية، ومراكز التدريب في قطاعي الصناعة والأعمال، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين.
ويسعى القطاع الخاص توفير برامج تدريبية تخدم الغايات الخاصة به وعلى أن لا تكون برامجه تكراراً لما يقدمه القطاع العام، ويحاول القطاع الخاص من خلال برامجه التدريبية مجاراة مع ما يحصل من مستجدات متسارعة في سوق العمل الناتجة عن التطور التكنولوجي الحاصل في سوق العمل الإقليمي والعالمي، ويلتحق في التدريب الذي يوفره القطاع الخاص ما يقارب من (٢٥,٠٠٠) متدرب موزعين على ما يقارب من (٨٠٠) مركز للتدريب منتشرة في مختلف محافظات المملكة، وتشير الإحصائيات إلى أن ثلث الملتحقين في برامج التدريب المهني للقطاع الخاص هم من الإناث، وأن نصف المتدربين تقريباً في برامج القطاع الخاص يلتحقون في برامج ذات علاقة بتخصصات علم الحاسوب المختلفة(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٣).
وفي ضوء ما سبق ذكره من أهمية التعليم المهني والتقني من جهة واهمية الشراكة من جهة أخري جاءت هذه الدراسة للكشف عن واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من أن الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل أصبحت سمة بارزة في الدول المتقدمة ، الإ أن هناك العديد من الدراسات في البيئة الأردنية إلى أشارت إلى أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل حيث أكد (الأحمد و مطانيوس٢٠٠٥) عدم وجود استراتيجية واضحة تنظم الشراكة مع قطاعي الصناعة والأعمال من أجل تقييم الحاجات التدريبية لسوق العمل الأردني، تواجه وزارة التربية والتعليم صعوبة مع أصحاب العمل في قطاعي الصناعة والأعمال من أجل مشاركتهم في تخطيط وتقويم برامج التعليم المهني، أما (أبو شعيرة، ، ٢٠١١) فعزا سبب ضعف الشراكة بين الجانبين إلى أن غالبية أعضاء مجلس إدارة مؤسسة التدريب المهني من القطاع العام، ولا يوجد سوى ثلاثة أعضاء من أصحاب العمل في قطاعي الصناعة والأعمال، إضافة إلى أن أصحاب العمل في قطاعي الصناعة والأعمال دائمو الانتقاد لنوعية الخريج من مؤسسة التدريب. وإزاء هذا الواقع الذي يستلزم إجراء البحوث والدراسات للتعرف على جوانب القوة والضعف في تلك الشراكة.

أسئلة الدراسة

سعت هذه الدراسة للإجابة عن السؤالين الآتيين :

١- ما واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص ؟"

٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص تعزى لمتغيري المؤهل العلمي، والخبرة في العمل؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب العمل، إضافة إلى الكشف عن الفروق في وجهة نظر أفراد العينة تبعاً لاختلاف متغيرات (والمؤهل العلمي، والخبرة).

أهمية الدراسة

من المؤمل أن تسهم هذه الدراسة في الآتي:

١- توفير قاعدة معلومات للجامعات قد تساعد القائمين على برامج الشراكة في التعرف على أوجه القوة والضعف للجوانب المختلفة للشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وأصحاب العمل مما يسهم في التغلب على جوانب الضعف والقصور فيها.

٢- تقديم تغذية لأصحاب العمل عن أوجه الشراكة الممكنة مع مؤسسات التعليم المهني والتقني والعمل على تعزيزها تحقيقا لمبدأ التنمية المستدامة وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري.

التعريفات الإجرائية الدراسة:

اشتملت الدراسة على المصطلحات الآتية:

الشراكة:. تعاون واتصال مشترك بين أطراف وأطراف أخرى تجمعهم مشاريع وخطط وعمليات وأنشطة وبرامج مشتركة، والغاية منها تحقيق التواصل والتعاون بين الشركاء من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمجموعة العوائق والمشاكل والأنشطة المتضمنة في هذه العلاقة (أحمد، 2002). وتقاس في هذه الدراسة من خلال استجابات أفراد العينة على فقرات أداة استبانة الشراكة المعدة لهذا الغرض.

التعليم المهني والتقني: مجموعة المعارف والمهارات المهنية المتخصصة، والتي تكسب المتدرب المهارات العملية اللازمة للانخراط بسوق العمل(Mortaki ,2015). ويقصد بها إجرائيا التعليم الذي يتم من خلاله تدريب الطلبة لاكتساب حرفة معنية وعلى أساسها ينخرط الطالب في سوق العمل.

أصحاب العمل: وهم الأشخاص الذين يديرون أعمال خاصة في مختلف المجالات ويستقبلون خريجي التعليم المهني والتقني لتوظيفهم في مجال اختصاصهم.

حدود الدراسة ومحدداتها:

- **حدود بشرية**: تقتصر هذه الدراسة على عينة من أصحاب العمل في القطاع الخاص في محافظة اربد والمسجلين في غرفة التجارة والصناعة لغاية العام ٢٠١٩.
- **حدود مكانية**: تم تطبيق الدراسة في محافظة اربد.
- **حدود زمانية**: تم تطبيق الدراسة في العام الدراسي ٢٠١٩.

محددات الدراسة:

اقتصر تعميم نتائج الدراسة على الأداة التي تم استخدامها في هذه الدراسة للكشف عن واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب العمل وما تتمتع به من صدق وثبات، والتي هي من تطوير الباحث.

الدراسات السابقة:

نظراً لأهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وبين سوق العمل، فقد اجريت العديد من الدراسات حول هذا الموضوع ، فقد هدفت دراسة Sandika, Usman, and Slamet, 2018) الى التحقق من فعالية وكفاءة نموذج الشراكة المتقدمة للتعليم المهني مع قطاعات الأعمال في برنامج خبرة الهندسة المدنية للمدارس الثانوية المهنية في بالي، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج النوعي من خلال إجراء المقابلات مع أصحاب الاعمال والمدرسين من خلال عينتن تكونت من (٢٠) معلما و(١٠) خبراء وقد أظهرت النتائج أن مستوى فعالية الشراكة كان عينا حيث بينت النتائج أن لأصحاب الأعمال دور أساسي في تعزيز الشراكة ، وتطوير المناهج الدراسية ، وتوفير ممارسات تدريبية في قطاع العمل والمشاركة في تقييم واختبار كفاءة الخريجين.

وسعت دراسة (Igberadja ,Ayonmike , Igberaharha and Okeke,2015) الى تقييم مستوى الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني التقني والصناعات في ولاية دلتا في منطقة دلتا النيجر في نيجيريا. أربعة أسئلة بحثية وجهت الدراسة. تم استخدام تصميم المسح في هذه الدراسة. تكونت عينة الدراسة من(٢٠٠) مدرس ومحاضر للتعليم والتدريب الفني والمهني تم اختيارها عشوائيا. وقد كشفت الدراسة أن الشراكة بين الصناعات ومؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني متدنية بشكل ملحوظ، وأن هناك العديد من التحديات التي تعوق هذه الشراكة. واقترحت الدراسة إقامة شراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني وصناعتها ودعمها من خلال الجهود الجماعية لأصحاب المصلحة في التعليم والتدريب التقني والمهني.

وهدفت دراسة (Meirawan, 2015) التعرف على مستوى تأثير شراكة القطاع الخاص في دعم فعالية التعلم في المدرسة الثانوية المهنية. تم جمع البيانات عدة مدارس المهنية في باندونج ريجنسي من خلال التطبيق على عينة مكونة من (١٠٠) فرد في تلك المدارس،

حيث أظهرت النتائج عن مستوى الشراكة كان مرتفعا حيث كان للقطاع الخاص دور في تطور البنية التحتية للمدراس، وتحفيزهم لاكتساب المهارات وإتاحة فرص تعليمة لهم. بناءً على تلك النتائج أكدت نتائج إمكانية زيادة فعالية التعلم عن طريق تحسين وتعزيز الشراكات المدرسية مع الصناعة وقطاع الأعمال.

وسعت دراسة التميمي(٢٠٠٩) إلى الكشف عن أسباب تدني مخرجات التعليم المهني في الوطن العربية، ومن ثم تقديم رؤيـــــة مستقبليــة لدور القطاع الخاص في تطوير مؤسسات التدريب العربية، تكونت عينة البحث من الاحصاءات الصادرة عن مؤسسة العمل العربية ، وقد أظهرت النتائج أن معدلات البطالة العربية آخذة بالارتفاع مالم تتم موائمة مستويات وجودة مخرجات التعليم مع حاجة سوق العمل وبنسب ٢٠% جامعي ، ٦٠ % تقني ٢٠ % مهني، وان القطاع الخاص عازف عن الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني التطبيقي لارتفاع كلفتة من جهة وعدم قدرة الملتحقين بهذا التعليم على تحمل نفقات الدراسة ما لم تساهم الدولة بذلك، وخلص البحث إلى تبني رؤية مستقبلية لتطوير الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم المهني والتقني قوامها دعوة الحكومات العربية للقطاع الخاص بالمشاركة الاستثمارية الإنتاجية في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني.

وأجرت رايلي (Riley, ٢٠٠٨) دراسة هدفت للكشف عن الدور الذي تلعبه الشراكات مع المجتمعات المحلية في نجاح العملية التعليمية، حيث تم إجراء مقابلة مع مدراء عشر شركات تم اختيارها عشوائيا. و أظهرت النتائج أن العمل على خلق روح مجتمعية قائمة على التعاون بين المجتمعات المحلية و المؤسسات التعليمية قادراً على تحسين فرص نجاح العملية التعليمية.

وباستعراض الدراسات السابقة يظهر بوضوح قلة الدراسات التي تناولت فكرة الشركة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وبين القطاع الخاص، بخلاف الدراسات الأجنبية والتي اهتمت بهذا الموضوع بشكل ملحوظ، مما يجعل من الدراسة الحالية بداية لتعزيز الجهود البحثية في مجال الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وبين القطاع الخاص.

ومن خلال العرض السابق لبعض الدراسات يظهر لواضح أن تلك الدراسات اهتمت بتقييم مستوى الشركة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وبين سوق العمل، حيث استخدمت تلك الدراسات أدوات متنوعة للكشف عن ذلك، وتعد الدراسة الحالية من الدراسات النادرة في البيئة الأردنية حول موضوع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والقطاع الخاص وبالتالي فإن الدراسة الحالية تعد مكملة للدراسات السابقة كما تعد إضافة مهمة في باب التعرف على واقع الشراكة من أجل تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في تلك الشراكة.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، ويقصد بالمنهج الوصفي التحليلي المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً، أو قضية موجودة حالياً، يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة الدراسة دون تدخل الباحث فيها.

مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب العمل في محافظة اربد ، ونظرا لتساع العدد ، و تم اختيار عينة عشوائية بلغت (٣٤٣) صاحب عمل ، والجدول (١) بين توزيع أفراد العينة وفقا لمتغيرات الدراسة.

جدول(١) والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

	الفئات	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	162	52.1
	بكالوريوس فأعلى	181	47.9
الخبرة في العمل	أقل من ١٠ سنوات	177	45.1
	١٠ سنوات فأعلى	166	54.9
	المجموع	343	100.0

أداة الدراسة :

لتحقيق هدف الدراسة تم الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية والأخذ بآراء المحكمين والمختصين في التربية المهنية والتعليم المهني والتقني. وفي ضوء ذلك تم تطوير استبانة موجهة لأفراد عينة الدراسة وتكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (٢٠) فقرة.

صدق أدوات الدراسة :

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بطريقتين:

١- **صدق المحكمين**: تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرضها على (٦) محكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية، وقد طلب الباحث منهم إبداء ملاحظاتهم وآرائهم حول مدى صحة هذه الفقرات وتمثيلها للغرض الذي أعدت من اجله، ومدى مناسبة كل فقرة للمجال الذي وضعت فيه، وإضافة أو حذف أية فقرة يرونها مناسبة، وبعد استعادة الاستبيانات تم تعديل الاستبانة في ضوء ملاحظات المحكمين.

٢- **صدق البناء :** لاستخراج دلالات صدق البناء للأداة استخرجت معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية من خلال التطبيق على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة تكونت من (٤٥) صاحب عمل ، حيث تم تحليل فقرات الاستبانة وحساب معامل ارتباط كل فقرة من الفقرات مع الاداة ككل، حيث أن معامل الارتباط هنا يمثل

دلالة للصدق بالنسبة لكل فقرة في صورة معامل ارتباط بين كل فقرة وبين الدرجة الكلية ، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الأداة ككل ما بين (٠,٥٩-٠,٩٢)، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول(٢) معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الأداة
1	*.82	11	*.90
2	*.86	12	*.92
3	*.88	13	*.90
4	*.87	14	*.79
5	*.81	15	*.91
6	*.79	16	*.87
7	*.84	17	*.86
8	*.59	18	*.89
9	*.82	20	*.77
10	*.77		

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠١).

وتجدر الإشارة أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائيا، ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات.

ثبات أداة الدراسة:

تم للتأكد من ثبات أداة الدراسة، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق المقياس، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكوّنة من (٤٥) صاحب عمل ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين اذ بلغ (٠,٨٤). وتم أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، (٠,٨٠)، واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة الحالية على المتغيرات الآتية :

أولا: المتغيرات المستقلة:

المؤهل العلمي: وله مستويان □ دبلوم فأقل □ بكالوريوس فأعلى.

الخبرة في العمل : وله مستويان □ أقل من ١٠سنوات □ ١٠ سنوات فأعلى

ثانيا: المتغيرات التابعة

واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص وله ثلاثة أبعاد:

- عالي
- متوسط
- قليل

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام التحليلات الإحصائية الآتية:

١. للإجابة عن السؤال الأول تم استخراج المتوسطات الحسابية لفقرات مجالات الأداة والمجالات ككل.
٢. للإجابة عن السؤال الثاني تم استخدام اختبار "ت" لأثر المؤهل العلمي والخبرة في العمل على واقع الشراكة.
٣. لأغراض تفسير النتائج والخروج بنتائج نهائية في هذه الدراسة تم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة) وهي تمثل رقمياً (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج:

من ١,٠٠- ٢,٣٣	قليلة
من ٢,٣٤- ٣,٦٧	متوسطة
من ٣,٦٨- ٥,٠٠	كبيرة

نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص، وفيما يلي عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص، والجدول أدناه يوضح ذلك.

Doi: 10.33850/ejev.2020.119056

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات لواقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	16	يحرص القطاع الخاص على التعاون مع مؤسسات التعليم المهني والتقني	2.97	1.237	متوسط
2	8	يتم التنسيق بين القطاع الخاص و مؤسسات التعليم المهني والتقني في تقييم مهارات الخريجين	2.95	1.182	متوسط
3	7	يشترك القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم المهني والتقني في توفير فرص التدريب المهني للعاطلين عن العمل	2.90	1.212	متوسط
4	15	يتم التنسيق بين القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم المهني والتقني عند إعداد سياسات تأهيل وتدريب مخرجات التعليم المهني والتقني	2.83	1.166	متوسط
5	18	يتعاون القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم المهني والتقني في توفير قواعد بيانات شاملة حول مخرجات التعليم المهني والتقني	2.73	1.189	متوسط
6	1	يشترك القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم المهني والتقني في إعداد الخطط اللازمة لتشغيل خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني	2.61	1.164	متوسط
7	4	يقدم القطاع الخاص لمؤسسات التعليم المهني والتقني حول حاجاته من الخريجين	2.53	1.275	متوسط
8	20	يشترك القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم المهني والتقني في توفير فرص العمل خريجي التعليم المهني والتقني العاطلين عن العمل	2.33	1.155	متدني
9	12	تأخذ مؤسسات التعليم المهني والتقني بعين ملاحظات القطاع الخاص عن اوجه القصور في مخرجات التعليم المهني والتقني	2.27	1.060	متدني
10	13	تحرص مؤسسات التعليم المهني والتقني على تحديث برامج تدريب وتأهيل مخرجات التعليم المهني لتوائم مع احتياجات القطاع الخاص	1.98	1.278	متدني
11	17	يتم تعيين خريجي التعلم المهني والتقني في القطاع الخاص بناء على أسس ومعايير موضوعية بعيدا عن الواسطة والمحسوبية	1.84	1.227	متدني
12	6	يتعاون القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم المهني والتقني في إعداد البرامج التدريبية التي تعزز	1.76	1.201	متدني

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
		المهارات التقنية والتطبيقية			
13	10	يصدر القطاع الخاص نشرات دورية حول حاجاته من خريجي التعليم المهني والتقني	1.69	1.187	متدني
14	14	يتعاون القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم المهني والتقني التعزيز الاستثمار في رأس المجال البشري	1.64	1.360	متدني
15	19	يتم التنسيق بين القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم المهني والتقني من اجل تبني أساليب تدريب وتأهيل تواءم مع التغيرات التي تطرأ على سوق العمل.	1.60	1.26	متدني
16	2	يتعاون القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم المهني والتقني بهدف تحسين نوعية مخرجات مؤسسات التعليم المهني والتقني	1.59	1.15	متدني
17	3	يعقد القطاع الخاص اجتماعات دورية مع مؤسسات التعليم المهني والتقني للتخطيط للموائمة ومتطلبات سوق العمل.	1.55	1.18	متدني
18	9	يتعاون القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم المهني والتقني في تحديد ألليات تعيين خريجي التعليم المهني والتقني	1.50	.94	متدني
19	5	يشترك القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم المهني والتقني في اختيار آليات التدريب لتتلاءم مع البيئة الاقتصادية المحلية	1.47	1.19	متدني
20	11	تستمر مؤسسات التعليم المهني والتقنني في متابعة الخريجين بعد توظيفيهم بالتنسيق مع القطاع الخاص	1.43	1.22	متدني
		الاداة ككل	2.11	.507	متدني

يبين الجدول (٣) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (1.43-2.97)، حيث جاءت الفقرة رقم (16) والتي تنص على " يحرص القطاع الخاص على التعاون مع مؤسسات التعليم المهني والتقني " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.97)، بينما جاءت الفقرة رقم (11) ونصها " تستمر مؤسسات التعليم المهني والتقنني في متابعة الخريجين بعد توظيفيهم بالتنسيق مع القطاع الخاص " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (1.43). وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (2.11). وهو يقابل التقدير بدرجة متدنية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α)

0.05 ≥) في إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص تعزى لمتغيري المؤهل العلمي، والخبرة في العمل؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص حسب متغيري المؤهل العلمي والخبرة في العمل، ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار "ت" لكل من المؤهل العلمي والخبرة في العمل، والجداول أدناه توضح ذلك.

أولا: المؤهل العلمي

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لأثر المؤهل العلمي على واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص

واقع الشراكة	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	دبلوم فأقل	162	1.76	.934	2.139	341	.033
	بكالوريوس فأعلى	181	1.98	.957			

يتبين من الجدول (٤): وجود فروق ذات دلالة إحصائية (□ = ٠,٠٥) تعزى لأثر المؤهل العلمي في واقع الشراكة وجاءت الفروق لصالح بكالوريوس فأعلى

ثانيا: الخبرة في العمل

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لأثر الخبرة في العمل على واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص

واقع الشراكة	الخبرة في العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	أقل من ١٠سنوات	177	2.17	1.024	1.337	341	.182
	١٠ سنوات فاعلي	166	2.03	.981			

يتبين من الجدول (5): عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (a = ٠,٠٥) تعزى لأثر الخبرة في العمل.

مناقشة النتائج والتوصيات

هدفت هذا الدراسة إلى الكشف عن واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص ، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات التي تم معالجتها باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).وكانت أبرز نتائج الدراسة على النحو الآتي:

١- إن مستوى الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتطبيقي قد كانت في الأغلب متدنية ، وربما تعزى النتيجة السابقة إلى حداثة فكرة الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وأصحاب العمل، وهذا يعود أساسا إلى الفكرة السائدة أن مؤسسات التعليم المهني والتقني تقوم بدور تدريبي وتأهلي لطلبة التعليم المهني والتقني. وبالتالي فإن دور مؤسسات التعليم المهني والتقني يقتصر على إعداد الطاقات البشرية المؤهلة، ومن ثم يتم توظيف تلك الطاقات في المجتمع المحلي، إلا أن الشراكة الحقيقية تتطلب أن يتم إشراك أصحاب العمل في برامج التعليم المهني والتقني على نحو ما أشارت إليه نتائج العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Meirawan, 2015) ودراسة (Sandika, Usman, and Slamet, 2017) حيث بينت تلك الدراسات أن الشراكة الحقيقية تكون من خلال إشراك أصحاب العمل في برامج التعليم المهني والتقني، مع ضرورة أن يكون هناك تنسيقا مسبقا بين تلك المؤسسات وسوق العمل المحلي من اجل تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة. وتتفق النتيجة السابقة مع نتائج دراسة (Igberadja ,Ayonmike , Igberaharha and Okeke,2015) ودراسة (التميمي، ٢٠٠٩) حيث أظهرت تلك الدراسات أن مستوى الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني لازال متدنيا أو دون المستوى المطلوب.

٢- أظهرت نتائج الدراسة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية (a = ٠,٠٥) تعزى لأثر المؤهل العلمي في واقع الشراكة وجاءت الفروق لصالح بكالوريوس فأعلى، وربما تعزى النتيجة السابقة إلى أن ذوي حملة البكالوريوس فأعلى على وعي تام بأهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني من جهة وبين سوق العمل من جهة اخرى لأن هذه الشراكة من شانها الإسهام في أعداد طلبة التعليم المهني وفق متطلبات سوق العمل وتطلعاته، الإ أن غياب الشراكة من شانه أن يزيد من الفجوة بين ما يتم التدريب عليه عمليا في مؤسسات التعليم المهني والتقني من جهة وبين الحاجة الحقيقية لسوق العمل، فالواقع العملي يشير إلى أصحاب الأعمال حتى الآن لا يشاركون في برامج إعداد طلبة التعليم المهني والتقني وليس لهم اي دور حقيقي في ذلك. كل ذلك اوجد نوعا من عدم التوافق بين أفراد العينية حول حقيقة الشراكة بين الطرفين وهذا التباين أدى إلى اختلاف وجهات النظر وبالتالي ظهرت الفروق تبعا للمتغيرات الأساسية في الدراسة.

وفي السياق المقابل أظهرت النتائج عدم وجود فروق تعزى لمتغير الخبرة في العمل، والنتيجة السابقة تبدو منطقية لأن قطاع الاعمال الخاص في الاردن لازال يستقبل خريجي التعليم المهني والتقني في الاردن والذين هم ضمن نفس المستوى من الجودة والاعداد، بمعنى اخر أن ضعف الاعداد المهني والتقني لخرجي التعليم المهني والتقني لازال محل اتفاق اصحاب العمل وهذا ما أكدته التقارير التي والأدب التربوي في البيئة العربية عموما (السيد ، ٢٠٠٩) و(الأحمد وقسيس، ٢٠٠٥) والتي اظهرت ان انخفاض

جودة التعليم المهني وضعف الإعداد التقني لازال من ابرز معوقات الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني من جهة وقطاع الاعمال الخاص من جهة اخرى.

التوصيات :

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بالاتي:

١- اشراك أصحاب الاعمال في القطاع الخاص في عملية إعداد البرامج التعليمية والتدريبية الى جانب القائمين على مؤسسات التعليم المهني والتقني،- بهدف إيجاد مخرجات تعليم مهني وتقني تنسجم مع تطلعات سوق العمل

٢- توفير فرص تدريبة تطبيقية لطلبة التعليم المهني والتقني في قطاع الاعمال الخاص في الأردن بهدف إكسابهم المزيد من المهارات العملية.

٣- اشراك اصحاب قطاع الأعمال في عملية تقييم مخرجات التعليم المهني والتقني بهجف الكشف عن جوانب القوة والضعف في مخرجات هذا النوع من التعليم.

٤- إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع نظرا لأهميته من اجل الوصول الى رؤى واضحة حول كيفية تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وأصحاب العمل في السوق الاردني.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

أبو شعيرة، خالد(٢٠١١) التربية المهنية بين التوجهات النظرية والتطبيقية، مكتبة المجمع العربي، عمان، الاردن.

الأحمد، خالد و مطانيوس، جورج (٢٠٠٥) التربية المهنية منشورات جامعة دمشق، كلية التربية، سوريا

التميمي، خليل (٢٠٠٩) رؤيـــة مستقبليـة لدور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة واحتياجات سوق العمل بين مخرجات التدريب منظمة العمل العربية المنعقد في الفترة -١٠ نوفمبر القاهرة ٢٠٠٩، منظمة العمل العربية .

السيد، مريم(٢٠٠٩) التربية المهنية مبادئها واستراتيجيات التدريس والتقويم ، ط١، دار وائل للنشر، عمان، الأردن

الطاهات، يوسف(٢٠٠٤) المشكلات التي تواجه طلبة التعليم الصناعي من وجهة نظر المعلمين والطلبة انفسهم في محافظة اربد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، الاردن.

الطويسي، أحمد .(2003). أساسيات في التربية المهنية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

العاني، طارق، والسامرائي، نصير والتميمي، خليل(٢٠٠٣) الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، عمان.

عبد الفتاح، سعدية(٢٠١٣) التربية المهنية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

وزارة التربية والتعليم الأردنية .(٢٠١٣). إدارة التعليم المهني والإنتاج. قسم التربية المهنية. عمان. الأرندن.

ثانيا: المرجع الاجنبية

Aglan, H. (2004). General Versus Vocational Education.Demarcation and Integration. Dordrecht, Netherlands:

Archaeological Sites". Dr. Sapfo Mortaki(2012) The Contribution of Vocational Education and Training in the Preservation and Diffusion of Cultural Heritage in Greece: The Case of the Specialty ,International Journal of Humanities and Social Science Vol. 2 No. 24,

Ayonmike, Ch , Serumu Igberadja, S ,Igberaharha,O and Okeke ,B(2015) Status of Partnership between TVET Institutions and Industries in Delta State, Nigeria, International Journal of Vocational Education and Training,23(1) 32-43.

Buckup, S. (2012). Building succesful partnership: a production theory of global multi-stakeholder perspective. Statewide Agricultural Land Use Baseline 2015. https://doi.org/10.1017/CBO978110741 5324.004

Frances. D. (2009). Local Economic Development in Uganda and the Connection to Rural Community Libraries and University Literacy Services. New Library World, 10(8): 203- 2011.

Hamid, M. A., Aribowo, D., & Desmira. (2017). Development of learning modules of basic electronics-based problem solving in Vocational Secondary School. Jurnal Pendidikan Vokasi, 7(2), 149–157.

Horton, D., Prain, G., & Thiele, G. (2009). Perspectives on partnership: A literature review. International Potato Centre Working Paper.

Kotsikis, V. (2007). Educational Administration and Policy. Athens: Ellin.

Meirawan . Danny (2015) Schools Partnership with Industries Towards Learning Effectiveness in Vocational School, The 3rd UPI International Conference on Technical and Vocational Education and Training.

Oviawe, Jane(2018) Revamping Technical Vocational Education and Training through Public-Private Partnerships for Skill Development, Makerere Journal of Higher Education ISSN: 1816-6822; 10 (1) (2018) 73 – 91.

Piyasiri, T. A., Suraweera, & Edirisooriya. (2008). Identify benefits and analyze issues related to partnership programs between public TVET institutions and private sector enterprises the research on identify benefits and analyse issues related to

partnership programs between public TVET institutions and. Sri Lanka: National Education Commission.

Riley. Kathryn (2008). Can Schools Successfully Meet Their Educational Aims Without The Clear Support Of Their Local Communities? Journal of Educational Change, 9:311–316.

Robinson, G.(2004). Ethical Problems in Higher Education. Englewood, Cliffs: Prentice Hall.

Sandika, IKadek and Slamet, Slamet(2018) Partnership model of vocational education with the business sector in civil engineering expertise program of Vocational Secondary Schools, Jurnal Pendidikan Vokasi , 7(3) 247-261

Sandika,I Usman , H and Slamet,S (2017) Partnership model of vocational education with the business sector in civil engineering expertise program of Vocational Secondary Schools Journal Pendidikan Vokasi Volume 7(3) (247-261),

UNESCO. (2013). School-to-work review transition information bases (2nd Editio). Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

Zarifis, G. (2000). Vocational education and training policy development for young adults in the European Union: a thematic analysis of the EU trend of convergence towards integration, drawn from the VET policies adopted in three member states. Research in Post-Compulsory Education, 5 (1), 91-113.